دعاية تعديل الدستور المصري وانتخابات الرئاسة 2030

الأربعاء 1 يوليو 2026 10:00 م

كتب: معتز الفجيري

معتز الفجيري
أكاديمي وحقوقي مصري أستاذ مساعد ورئيس برنامج حقوق الإنسان في معهد الدوحة للدراسات العليا

عندما أراد الرئيس المصري الراحل أنور السادات في آخر سنوات حكمه إلغاء تقييد مدد الترشّح لمنصب رئاسة الجمهورية أطلق حزمة من تعديلات لدستور 1971. لم تقتصر على إنهاء تقييد فترات الرئاسة، لكنها ضمّت تعديلات أخرى لإنجاح التسويق السياسي لها، مثل إنشاء مجلس الشورى، وإقرار التعدّدية الحزبية، والأهم لكسب تأييد شعبي تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع" بدل "مصدر رئيسي للتشريع"، وكان على الناخبين قبول هذه التعديلات أو رفضها كتلة واحدة وبالفعل حظيت بالتأييد الشعبي في استفتاء 22 مايو 1980.

لم يمهل القدر السادات لكي يستفيد من هذا التعديل، والذي كان في صالح الرئيس السابق حسني مبارك، إذ استمر في الحكم 30 عامًا شكلت عمر جيل في مصر، ولد في بداية الثمانينيّات وقد كان من أهم إنجازات الربيع العربي والثورة المصرية إنهاء هذا الامتياز الدستوري لرؤساء مصر، إذ قيّد دستور 2012 ثم دستور 2014 مدد الترشّح وتولي منصب الرئاسة في مدتَين لكن هذا المكتسب الذي تبقّى من الثورة المصرية يبدو أنّه في طريقه إلى الزوال مع انطلاق موسم الدعاية لتهيئة الرأي العام لإطلاق حزمة جديدة ثانية لتعديل دستور 2014.

وقد بدأت نية السلطة في مصر للمساس بالمادة 140 من الدستور، والتي تحدّد مدد الرئاسة بفترتَين في منتصف 2019، إذ أقرت تعديلات دستورية، كان منها تعديل هذه المادة بحيث تتيح تمديد فترة الولاية الرئاسية لتصبح ستّ سنوات بدلًا من أربع، وأضيفت المادة 241 مكرّر الانتقالية لتبرير تمديد الفترة الرئاسية الثانية للرئيس عبد الفتاح السيسي لتنتهي عام 2024 بدلًا من 2022، ومنحته الحق في الترشح لولاية أخرى، تنتهي عام 2030. وقد خاض السيسي انتخابات الرئاسة في ديسمبر 2023 بموجب هذه المادة ولم يخف أعضاء في البرلمان، بمن فيهم معيّنون في مجلس الشيوخ، وإعلاميون مقربون من الدولة في مصر، رغبتهم في تعديل الدستور بما يتيح للسيسي الترشح لولاية جديدة في 2030. واستندوا في هذا إلى مبرّرات متعددة، منها تعقيدات الأوضاع الإقليمية والدولية، والتحوّلات التي يشهدها الاقتصاد المصري، واستمرار حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة العربية ودول الجوار

ومن المقترحات المتداولة إعلاميًا لتضمينها في التعديلات الدستورية المتوقّع طرحها توسيع صلاحيات مجلسَي النواب والشورى، وإصلاح نظام المحليات، وانتخاب المجالس المحلية، وإعطاء مرونة أكبر للسلطة التنفيذية في إدارة ملفات الاقتصاد والتنمية وتأتي تقارير أيضًا على اقتراح تعديلات حول تعزيز مدنيّة الدولة، وتوسيع الحقوق والحريات الدستورية، لكن كل هذه المقترحات تبقى تفاصيل هامشية إذ يتمحور المقترح الأهم المنتظر حول إلغاء مدد الترشح للرئاسة كليًا أو مدّ فترات الرئيس الحالي استثنائيًّا.

ويظل هناك فرق جوهري بين السياق السياسي الذي دفع السادات إلى تعديل عام 1980، والسياق السياسي الراهن كان السادات وقتها في أوج قوته المحلية والدولية، ووسط القوات المسلحة، بعد الحرب وانطلاق السلام مع إسرائيل، وإطلاقه تحوّلات نوعية سياسية واقتصادية في النظام السياسي المصري، كان لها مؤيدوها داخليًا وخارجيًا، بينما الآن يعاني الرئيس المصري بشكل هيكلي من شرعية الإنجاز، والتي يحاول الإعلام المرتبط بالدولة تسويقها على نحوٍ دعائيّ مخالف للواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم، وهشاشة الدور المصري إقليميًا ودوليًا لكن ما تبني عليه السلطة في مصر شرعيّتها ليس إنجازها بقدر ما تحتمي خلف التغيّرات الدولية العميقة الحالية في ظل إدارة ترامب، وتغيّر أولويات الاتحاد الأوروبي كثيرًا في مصر، وجنوب المتوسط، أو تستخدم خطاب الخوف من المجهول وعدم الاستقرار الذي ارتبط بهذه السلطة في خطاباتها الإعلامية والسياسية منذ عام 2014، كما تستفيد هذه السلطة من حالة التصحّر السياسي التي عصفت بالمشهد الداخلي في السنوات الأخيرة من غياب التحدي المؤطر والمنظم الذي يستطيع أن يمثل أملًا جديدًا

ومعتـدلًا في التغيير، يكـون ملهمًـا للمجتمع المحلي والـدولي بعيـدًا عـن خيـارات القـوات المسـلحة أو التيـارات الدينيـة. وبلا شـك سـيظلّ التحـدي الأكبر لكي يتشـكل هـذا التيـار هـو التقييـد المسـتمر والمنهجي للمجـال العـام، وبخاصّـة في حريـة التنظيـم، واسـتمرار الاسـتبعاد السياسـي لمئـات مـن السياسـيين والنشـطاء البـارزين خـارج البلاـد مـن دون أي أفـق في تهيئـة المنـاخ لإدماجهم مرّة أخرى في الحيـاة السياسـية والمدنيـة المصريّتَين. لكـن مـا يجري على نحوٍ منظّم في السـنوات الأخيرة مـدفوعًا بالسـلطة وأجهزتهـا السـيادية هـو تشـكيل أحزاب وقوى سياسـية ملتصقة بالدولة لكي تؤدّى دور المعارضة الشكلية، والتي تُكافأ بالمقاعد في مجلسَي النواب والشيوخ من دون أي مساهمة حقيقية في إصلاح السياسيات العامة أو النضال من أجل توسيع مساحة الحريات الديمقراطية في البلاد.

مرجّح أن ينتقـل تعـديل الدسـتور المصـري قريبًـا مـن طـور الدعايـة السياسـية والإعلاميـة إلى خطـوات إجرائيـة فعليـة، ومـن المتوقـع أن تمرّ بسـلاسة في ظل المتغيّرات الدوليـة والإقليمية الحالية، والتي لا تكترث بمسألة انتقال السـلطة في مصـر بقدر منح أولوية قصوى لتحقيق الاسـتقرار، حتى وإن كان مؤقتًا. لكن التحـدّي أمام الحركـة المطالبة بالديمقراطية في مصـر داخل البلاد وخارجها بالتفكير الخلاق لمواجهة هذا السـيناريو ليس بالضـرورة للفوز بانتخابات الرئاسة لعام 2030، أو إحداث تغيير نوعي في شـكل النظام السياسـي، ولكن لفرض الوجود في المعادلـة والتفاوض مع السـلطة للحصول على تنازلات جادّة لتوسـيع المجال العام، وربما العودة به إلى حالـة التسامح السياسـي التي كانت متاحة في العقد الأخير من فترة حكم مبارك.